

البُعد القيمي في استراتيجية

الإشهاد الحضاري للنظام الاقتصادي الإسلامي

The valuable dimension of the strategy of civilizational certifying in the islamic economic system

د. محمد بن حبيب سايب

إطار بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف

ملخص:

الاقتصاد الإسلامي جزء من كل ، كما لا يجوز فصل مسألة اقتصادية عن قضايا ومسائل الاقتصاد الأخرى، سواء في الناحية العقائدية ، أو السياسية، أو الاجتماعية، أو الأخلاقية؛ فالنظام الاقتصادي الإسلامي هو جزء من صيغة عامة لها أرضية خاصة ، إن دور القيم والأخلاق في تعزيز الثقة بين الأطراف المختلفة سواء كانوا أفرادا أو جماعات منظمات أو مؤسسات وحتى دولا فيما بينها، يعتبر من المواضيع المهمة التي تعزز الثقة في الاقتصاد ومختلف آلياته وينعكس على متانة أجزائه، وقدرتها وكفاءتها وهو ما يحتاجه الاقتصاد اليوم في صورته الليبرالية المتطرفة، كما أن توجد منظومة قيمية في الاقتصاد كمعيار للحكومة يبرز جانب المسؤولية في أي عمل اقتصادي ومن أي طرف كان لتصبح المسألة واضحة وممكنة.

كلمات مفتاحية: الإشهاد الحضاري، منظومة القيم، الكفاءة، الربحية، النمو.

Abstract: Islamic economics is part of a whole, nor shall separate economic issues and affairs from other ones, both in terms of ideological, political, social, or moral. The

islamic economic system is part of the general formula has its specific ground. The role of values and ethics in promoting trust between the different parties, whether they are individuals, organizations or institutions, groups and even nations with each other, is one of the important topics that reinforce the trust in economy and its various mechanisms. It is reflected in the durability, capacity and efficiency of its parts ; this is what the economy needs today in its extreme liberal form. The existence of a valuable system in the economy as a criterion for governance highlights the aspect of responsibility in any economic act and from any party, so that accountability becomes clear and possible.

Keywords: The value system. The economy. Civilized witnessing landmarks. Efficiency. Profitability. Growth

● مقدمة

إن دور القيم والأخلاق في تعزيز الثقة بين الأطراف مختلفة سواء كانوا أفراداً أو جماعات منظمات أو مؤسسات وحتى دولاً فيما بينها، يعتبر من المواضيع المهمة نتيجة لطبيعة التعاقد الديني في المصرفية الإسلامية القائمة على الأمانة وكذلك لقلة الهيئات الرقابية في الدول الإسلامية، ومما يؤكد أهمية الموضوع أن معظم التحديات التي تواجهها المصرفية الإسلامية والاقتصاد الإسلامي عموماً تتركز في الإخلال بالاتفاقات والعقود المبرمة بين الأطراف من جهة وبنية المعاملات والاتفاقات من جهة أخرى، وعلى سبيل المثال نجد من بينها قلة الإفصاح في المعاملات المصرفية وتدني المعيارية في العقود والالتزامات، إلى جانب

الاقتصادية، مع مراعاة جوانب الضبط والمعايير التي ستند إليها النظام الاقتصادي الإسلامي، والنظر إلى عمليات الابتكار كبعد استراتيجي لتطويرها.

محتويات البحث: يعالج البحث الإشكالية من خلال النقاط التالية:

- 1 المنظومة القيمية في الاقتصاد:
- 2 معالم الشهود الحضاري في النظام الاقتصادي الإسلامي:
- 3 خاتمة.

المتأمل في مسيرة الاقتصاد يدرك أنه بأشد الحاجة إلى تطبيق منظومة قيم أخلاقية في مختلف الأنشطة التي تمارس ضمن حيز الاقتصاد، انطلاقاً من المبادئ الإنسانية والتي جسدها الشريعة الإسلامية في كثير من أحكامها، نظراً لأن الاقتصاد في تطور مستمر ويحتاج إلى رقابة دائمة على الأفعال ومن يمارس النشاط الاقتصادي، الرقابية للدخول فيها .

كما أن الأنشطة الاقتصادية المختلفة بما فيها من يقع ضمن دائرة النظام الاقتصادي الإسلامي لم تصل إلى المستوى المنشود من المعيارية من جهة، يقترن ذلك مع تنامي الرقابة من جهة أخرى، مما يعزز أهمية القيم والأخلاق في الوقت الحاضر خاصة بعد سلسلة الإخفاقات الاقتصادية للنموذج الاقتصادي الحالي.

1.1.6. الإبداع في العمل: والإبداع شكل من أشكال الحصر على أداء العمل بفاعلية وفعالية قصد الحصول على أفضل النتائج للاستثمار، إذ يعتبر من الأمور الأساسية في العمل.

1.2. التداول كمفهوم قيمى فى الاقتصاد الإسلامى:

تكررت إشارات القرآن إلى أن الإنسان مستخلف في الأرض ومستعمر فيها، واعتبار أن التداول سنة كونية تدخل ضمن الاعتبارات القِيَمِيَّة للاقتصاد الإسلامي في إقامة عمارة الأرض وتسخير ما فيها، وعمارة الأرض واستغلالها يتقيدان في الإسلام بطاعة الله والاهتداء بهديه والامتناع عما نهى عنه، لأن الناس جميعا شركاء في منتجات الطبيعة المباحة، فكان لا بد لهم من التراحم والتعاون في العمل والنِّتاج، وبدون تمييز بين البشر في الجنس أو اللون أو العنصر، ومن ثم فليس هناك مجال للحقد أو الاستئثار أو الاستعمار، أو حجب الآخرين عن الانتفاع بالحرث بالأرض؛ وهو ما جاء في قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ أَنْتُمْ تَنْتَشِرُونَ﴾ سورة الروم، الآية 20.

1.2.1. الإنتاج أساس عمارة الأرض:

عبادة الله هي الأصل والأساس في الهمة التي أوكلت إلى الإنسان إذ يقول سبحانه وتعالى: ﴿وما خلقت الجنّ والأنس إلا ليعبدون﴾ سورة الذاريات، الآية

177

الفضائل العامة والتفصيلية، والتي في إطارها يتم تحديد القواعد الأخلاقية التفصيلية للسلوك (شلتوت، 1983، صفحة 243).

1.2.3. ترشيد السلوك الإنساني بما يتفق مع منظومة القيم:

ترشيد السلوك الإنسان يرتبط بالضرورة بعلاقات مع آخرين، وأن كل طرف من أطراف هذه العلاقات يسعى نحو تعظيم منفعته مما يحدث تعارضا بين هذه المنافع، وعدم وجود ضوابط أخلاقية يؤدي إلى الإضرار بأطراف العلاقة الآخرين، مما يلزم معه وجود موازين تعمل على تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة من أجل خير الجميع وسعادتهم، وهذه الموازين هي القيم الأخلاقية، فالاقتصاديون تراجعوا عن هذا الموقف المبدئي في فصل القيم عن الأخلاق لما أدى إليه من نتائج سيئة "إبعاد علم الاقتصاد عن علم الأخلاق قد أفقر علم الاقتصاد" (Sen، 1987، صفحة 78).

1.3. أثر مبدأ الاستخلاف على الاقتصاد:

يتأسس هذا المبدأ على أن المال مال الله، وأن الإنسان موكل على التصرف فيه بمقتضى شريعة الله، ويرسي هذا المبدأ قواعد أساسية لنظرة الإسلام إلى الملكية والحياسة والتصرف بالمال والثروة.

1.3.1. آثار مبدأ الاستخلاف في ترشيد تعامل المجتمع مع المال:

البحث الحديث عن نظام اجتماعي اقتصادي يصلح حال الإنسانية هو ما يشغل حيز كثير من الأبحاث والأعمال، وتحقيق التوازن العادل بين أفرادها ضمن هذا النظام دون إهدار طاقتهم وإمكاناتهم في صراعات حول تلك الحاجات (Bowman، 1991، صفحة 36)؛ فمبدأ الاستخلاف في المال يقوم على التوفيق بين الدوافع الذاتية والمصالح الاجتماعية، حيث يرشد التصرف في الثروة وفق المنهج الإلهي القائم على أساس الكفاية والتوزيع للثروات، فيجعل الملكية الفردية في خدمة المجتمع، ويجعل التكافل الاجتماعي واجبا شرعيا كفايا على كل من الفرد والمجتمع، فيؤدي إلى إحلال الاستقرار والسلام الاجتماعيين، وإلى "عدم طغيان النزعة العدوانية الجشعة للاستئثار بالمال واحتكارها وحرمان الآخرين منها" (شلتوت، 1983، صفحة 23).

1.3.2. أثر مبدأ الاستخلاف في التغيير إلى الأحسن:

عند التأمل في قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ سورة الرعد، الآية 11، والنظر في حركات التغيير والإصلاح ومشاريع التجديد في القرنين الأخيرين، نجد أن معظمها اتخذ هذه الآية شعاراً له، وكأن ذلك تنبيه إلى أن الحركة التجديدية والإصلاحية بمختلف رموزها قد وعت أن هناك شروطاً للتغيير، وأن تغيير ما بنا من تخلف حضاري شامل تبقيها عملية تغيير ما بالأنفس خاصة في فهم علاقتنا بما يحيط بنا ومنها المال، إعادة صياغة الذات الإسلامية وبنائها من الداخل وفي جميع المستويات مقدمة منهجية لتغيير الوضعية الحضارية كلها، وهذا وعي متقدم ومهم يسجل للحركة التجديدية منذ بداياتها .

إن هذه الآلية تدعو إلى أمر غاية في الأهمية، وهو النظر إلى عملية التغيير في مختلف مستوياتها، وأن التغيير يجري وفق قوانين وسنن لا تتخلف، وعلينا التعامل معها بمنهجية، لأن تلك السنن من أقدار الله التي "تحكم حركة التاريخ والمجتمعات والواقع" (مرحبا، 1988، صفحة 32).

1.3.3 تطوير بنية الاقتصاد وقانون الاستحالة :

كل قانون يفرض على العقل نوعاً من الحتمية تقيد تصرفه في حدود القانون، فالجاذبية قانون طالما قيد العقل بحتمية التنقل براً أو بحراً. ولم يتخلص الإنسان من هذه الحتمية بإلغاء القانون، ولكن بالتصرف مع شروطه

الأولية بوسائل جديدة تجعله يعبر القارات والفضاء، فالقانون في الطبيعة لا ينصب أمام الإنسان الدائب استحالة مطلقة، وإنما يواجهه بنوع من التحدي يفرض عليه اجتهادًا جديدًا للتخلص من سببية ضيقة النطاق (Jones ، 2021).
 فالتغيير الاجتماعي والاقتصادي من قيود السببية المقيدة يجعل النظر يتحول إلى الاستفادة من هذه الخاصية - لا وجود لاستحالة مطلقة في معايير الأسباب -.
 كما أن السير في الأرض والنظر في حركة الخلق وتداولها المواقع والمهام والمصائر والارتفاع بالوعي إلى المدى العالمي يدفع إلى أكبر قدر من الخبرة العلمية والعملية بالأحداث التي ترسم مسار التاريخ وتشكله، وتترك من ورائها آثارًا للناظر المكتشف لقوانين التاريخ التي فسرت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في أي مجتمع، فإيجاد الحلول عبر تجارب الشعوب لا يغفل الحقيقة الموضوعية التي يسير بها منطق التاريخ، الذي صار من أهم ميزاته اشتراك الإنسانية في وحدة المصير، وتشابكها في علاقاتها.

2. معالم الشهود الحضاري في الاقتصاد الإسلامي:

المشروع الإصلاحي التحرري الذي يبتغي تحرير الأمة من عوامل الوهن والخمول الحضاري تحريرا ينحو منحى الشمولية الجامعة فكرا وسياسة واجتماعا وإرادة، وذلك بإعادة صلتها بمنبع الوحي ليكون موردها في الاعتقاد والتشريع ودفع صائلة الاستبداد الداخلي والهيمنة الخارجية المسلطة عليها

(حسين، 1991، صفحة 76)، مع محاولات دؤوبة في الاستفادة من الفكر وأدوات التمدن الغربي، وقد تراوح ذلك عند أعلام هذا التيار بين الاكتفاء بالأخذ بالعلوم والصنائع الغربية وبين ضروب من الاستنساخ الذي طال مجالات الفكر والمنظور الفلسفي (حسنة، 2001، صفحة 26)، وصولاً إلى مشروع حضاري تنطلق الأمة من خلاله عبر مسارات علمية واقتصادية خاصة لإبراز معالم شهودها (العلواني، 1993، صفحة 127).

2.1. المعالجة المنهجية لإستراتيجية الشهود الاقتصادي:

لا يمكن الحديث عن شهود اقتصادي إلا بحضور اقتصادي، ينتج عن هذا تفوق الدولة باقتصادها وحضور شركاتها ومجمعاتها الإنتاجية، سواء للسلع أو الخدمات في عالم الاقتصاد، ولا يقتصر الأمر عن مجرد الحضور ومساهمتها في حصة الإنتاج أو الاستهلاك العالمي، بل يتعداه إلى امتلاك حصصية في الإنتاج والتقنية بما يعزز تواجدتها بطريقة نوعية، فالمحافظة على السوق أصعب من الولوج إليه كما ينبه على ذلك علماء الاقتصاد.

وبطريقة تشبه طريقة دراسة مشكلات المجتمع المسلم وتحليل قضايا
التجديد والتغيير، تعتبر قضية الشهود الاقتصادي وحدة من وحدات هذا
التحليل، فهل يُنْطَلَق من دراسة فكرة الإنتاج أم طريقة الإنتاج قصد إيجاد
تركيبة مثلى تساهم في عملية بعث الاقتصاد ولحاقه بركب اقتصاديات الدولة
المتقدمة، فمن هذه النقطة-تحديد وحدة التحليل-تنطلق عملية بناء أنساق

التحليل وأدواته ومناهجه ووسائله وتطبيقاته، كما أن أهم شيء ينبغي التفكير فيه اليوم، هو صياغة الوحدة التحليلية الأساسية أو الإطار التحليلي الذي تقوم عليه عملية التشخيص الاستراتيجي لفهم الواقع وتحديد الوجهة والغاية للاقتصاد (حسنة، 2001، صفحة 31).

فأول ما ينبغي تطويره على طريق التحليل الحضاري العالمي لمسألة التجديد الاقتصادي هو تشكيل الإطار أو المنظور الموضوعي المناسب لواقع العالم اليوم وكيفية فهمه وتفكيك أجزائه، وبعد اختيار الإطار أو النسق أو المنظور التحليلي المناسب، يتم العمل بعد ذلك على تطوير جملة الأدوات المنهجية والمعرفية والتطبيقية التي تساعد على دراسة "مشكلات التجديد الاقتصادي وقضاياها" (العلواني، 1993، صفحة 128).

2.1.1. واقع الاقتصاد العالمي :

المنطق الذي تسير به الحضارة العالمية المعاصرة منطق حيوي متسارع، والاقتصاد ركن أساسي في هذه التركيبة، بل هو لبها وجوهرها، فالعمليات التجارية التي كانت تستغرق شهورا أو أياما أصبحت تستغرق مجرد ثوان، وشبكة العلاقات توسعت في حدود الرقمية اليوم لتصبح تدفقات المعلومات أكبر وأكثر مما كانت عليه، كما أن حجم التجارة العالمية وتدفق السلع المنظورة وغير المنظورة يعزز هذا النمط المتسارع الذي يكشف نمو الاستهلاك العالمي لمختلف

البضائع والسلع، ينعكس ذلك على الآلة الإنتاجية لمختلف الدول، ولكن لا يعني ذلك أن كل الدول استفادة من موجة العولمة وتسارع آثارها، فالموقع الجغرافي والميزة التنافسية ومتانة الاقتصاد والاستقرار السياسي والتجانس الاجتماعي كلها عوامل انعكست إيجاباً أو سلباً على استفادة الاقتصاديات المحلية من هذه الموجة؛ فالبلدان العربية مثلاً لم تستفد بشكل إيجابي كبير من هذا التسارع إلا في اتفاقيات ضيقة أو ثنائية لم تنتج القدر المأمول منها (الغرباوي، 2016).

فالملاحظ اليوم ومع التطورات الواقعة في الوعي، والوسائل، والمناهج، والتقنيات، والنظم هو أن تأثيرات وقوى بشرية وفكرية ووسائلية تسهم بفعالية في تحريك واقع الثقافات المختلفة، فتضافر جهود الأشخاص والأفكار والوسائل العالمية المعاصرة أصبحت تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة، مخططة وغير مخططة، مقصودة وغير مقصودة في واقع الكثير من البلدان، خاصة في صناعة وصياغة السياسة الاقتصادية.

2.1.2. المنطق التعاوني أو الصراع في الاقتصاد:

حركة الاقتصاد العالمي اليوم تحكمها جملة من العوامل والشروط، إذ ليس بمقدور مجتمع واحد أن يوفرها ويدلي فيها بالكلمة الفصل، إذ "يجب أن يتخلى

فيه الغرب عن وهم العالمية، وأن يعزز قوة حضارته وتماسكها في عالم من الحضارات، إن ذلك التدخل بلا تمييز في منازعات الشعوب الأخرى لا يخدم مصالح الغرب (Lauer)، 1999، (صفحة 52)؛ والمسؤولية الرئيسة لاحتواء المنازعات وحلها في الحقبة التي بدأت لتوها، يجب أن تتولاها الدول الأساسية في الحضارات السائدة في هذه المناطق... فلا تستطيع دولة بعينها أن تفرض على المنازعات المحلية حلاً تدوم فترة طويلة، وتكون بعيدة عن حقائق القوة المحلية" (Mazarr)، (Miranda، Andrew، و Astrid s، 2021).

التوازن الاقتصادي العالمي بات أمراً مطلوباً للحفاظ على توازن الاقتصاديات المحلية خاصة المرتبطة منها بالعالم الخارجي، فكثير من المصانع بات عمالها تحت رحمة آلة التصدير، والتصدير نفسه مرتبط بعدد من العوامل السياسية والاقتصادية التي تحكم علاقات البلد المنتج بالبلدان التي تستورد، كما أن البلدان المستوردة تزرع تحت رحمة البلدان المصدرة في الشروط، والأسعار، وطرق التمويل، وغيرها من الضمانات التي تطلبها الأطراف لتعزيز عامل الثقة خاصة مع البلدان التي تشهد نزاعات وعدم استقرار، فلم يعد القرار الذي تتخذه سلطة سياسية ما في الاقتصاد المحلي معزولة عن التأثير بما يحدث خارج حدود البلد ذاته، فقيمة العملة تتأثر بقيمة الدولار ارتفاعاً وهبوطاً، والدول العربية محكومة بالحبل السري مع أسعار البترول، بل إن اقتصادياتها مرهونة للبرميل، فموازنتها العامة تبنى على أساس مرجعي هو سعر برميل النفط،

فالأستاذ الذي يدرسُ في منطقة نائية قد يتأثر راتبه بمضاربة تحدث في سوق لندن للبترول، سواء على المدى القصير أو البعيد، إما أجره الحقيقي أو الاسمي.

2.1.3. الانطلاق من فكرة الاستخلاف وصولاً إلى العمارة:

حالة التخلف المركب الذي يعيشه العالم الإسلامي اليوم ليس بحكم افتقارها في مجال الوسائل، والأدوات، والتقنيات، والتكنولوجيات، والصناعات، ومختلف النظم الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية وليس كذلك بحكم افتقارها إلى الرصيد والإمكانات البشرية الذكية والمتخصصة والمؤهلة، وليس كذلك بحكم افتقارها إلى الأفكار والمعارف والعلوم المطلوبة للتقدم والتطور، وليس كذلك بحكم افتقارها إلى المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية والاجتماعية العامة، ولكن الأمة متخلفة على الرغم من امتلاكها لكل هذه الأمور (الميلاد، 1999).

فهي متخلفة رغم امتلاكها للكم الهائل من الأشياء والوسائل، ورغم امتلاكها للكم الهائل من الطاقات البشرية، ورصيد هائل من الأفكار سواء التقليدية أو الحديثة، فمن غير المعقول أن تمتلك الأمة كل هذه الإمكانيات إلا إذا لم يتم تركيب هذه العوامل مع بعضها بطريقة تجعل منها فعالة للوصول إلى القصد.

فكرة الاستخلاف تقضي البحث عن معايير وحدود هذا الاستخلاف ثم البحث عن الوسائل المفضية إلى تحقيق هذا الاستخلاف، ففهم الواقع للانطلاق

منه وتحديد الأهداف المرجعية التي يَخْلُص لها من خلال العمليات الاقتصادية المختلفة، هي ما ينبثق عنه تنمية شاملة ومستدامة، تكون نتيجتها عمارة الأرض "بكل مقتضيات هذه العمارة مادية ومعنوية" (كنعان، 1411هـ، صفحة 28).

فالموارد المتاحة حينما تشغل بطريقة عقلانية ومجدية تأتي أكلها، كون عملية توجيه آلية الإنتاج توجه بدورها الموارد إلى المكان الصحيح، سواء كانت الموارد مالية، أو بشرية، أو تقنية، أو علمية، نحو المسار الصحيح الذي يجب أن تسلكه لتكون مخرجاتها تستجيب لما يطلبه الإنسان ضمن حدود زمانية ومكانية معينة (كنعان، 1411هـ).

2.2. منطلقات عملية :

لا يكفي توصيف المشاكل نظريا مما يتعرض طرق التنمية الاقتصادية والإشهاد الاقتصادي عبر خط الاقتصاد الإسلامي فقط، بل يجب البحث عن تركيبة عملية تنطلق من المتاح والممكن للوصول إلى أهداف التمكين والرفاه الاقتصادي (حسنة، حتى يتحقق الشهود الحضاري، 1991).

2.2.1. رؤية حضارية واضحة ومنهج فكري سليم:

ل للوصول إلى منطق عملي متكامل يستحسن تحديد الوجهة مسبقا عبر رؤية واضحة، تنطلق من تشخيص موضوعي للوضع القائم والوضع المراد الوصول إليه، باستخدام مجموعة من الآليات كالتشخيص والتحليل الاستراتيجي.

فالتخطيط الاستراتيجي يأخذ تغيراته على المدى الطويل مما ينسجم مع البعد الحضاري لعلمية التنمية الاقتصادية، كونها تخلف آثارا تدل عليها كما دلت الآثار في المكتوب والمنقول عن السابقين، وتتفاعل مع الواقع إيجابيا، فيعيش الإنسان الآجل والعاجل كما أراد له الله سبحانه وتعالى (حسنة، في النهوض الحضاري بصائر ودشائر، 1996).

2.2.2. الحوار البناء لتوجيه القرارات الاقتصادية:

تعتمد عملية صناعة القرار على بعد استراتيجي في فهم الواقع واستشراف المستقبل بما يستجيب للتطلعات الحالية وقيم صرح البناء القادم، وكون عملية التحليل تقتضي عمقا في تحديد الاحتياجات فغن انسب طريقة هي الحوار مع مختلف الفاعلين سواء أفرادا أو جماعات أو دولاً، فالحجة لا تحددها رؤية منبثقة عن جهة واحدة، فالتخطيط لا يعني إلغاء الأطراف الفاعلية في عملية التشخيص و المعنيين بنتائج أي سياسة كانت، وذلك بمراعاة وضع الإنسان والمجتمع من قيم الواقع المتحضر أو المتخلف، وتناول الحقائق دون تزييف أو تحوير يترك صانع القرار في مواجهة الظاهر الحقيقة ما ينتج تفكيراً عميقاً مع الفاعلين ومشورة لهم فيما يصلح لمعالجة الوضع أو استدراك النقص للوصول إلى الأحسن (بن نبي، 1977م).

فالنظر إلى الحوار بوصفه عملية منهجية جماعية مركبة، يترك أثرا فعالا على مخرجات هذا الحوار من تحديد للأولويات وترتيب للحجرات التي يجب إشباعها، وتوجيه للموارد من أجل نجاعة أكبر؛ وعملية الحوار لبناء نسق متكامل تؤدي على البحث عن العوامل المساعدة في إنجاح آليات الجوار بما يخدم الإنسان، عبر الالتفات إلى المشاريع التربوية التي تمتد للاقتصاد بمخرجات تساهم في تنميته وخلق القيمة المضافة (سعيد، 1977).

2.3. أسس عملية للإشهاد الاقتصادي:

لا يمكن إن تتمَّ عملية التنمية الاقتصادية إلا إذا توافر لها الإنسان الصالح القوى الذي ينهض بها، والمجتمع الخيّر الذي يحتضنها، والمال الذي تُبْنَى به المصانع وتُشَيَّد به الصروح، وأداة الإنتاج المتطورة التي تنتج الجيد والغزير بتكاليف منخفضة، والتخطيط السليم، والأسواق التي تُصَرَف فيها المنتجات.

2.3.1. اقتصاد تحكمه القيم حتى لا يكون أثره ضرا:

لا بُدَّ من تلازم القِيَمِ الإيمانية مع التنمية الاقتصادية؛ لأن التنمية الاقتصادية ليست مطلوبة لذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق الرخاء والسعادة وإقامة الدنيا والدين، وإذا كان الاقتصاد الإسلامي يدعونا إلى العمل والاستثمار وتعمير الأرض والضرب فيها، فإن هناك ضوابط دينية أخلاقية تحكمه تتمثل في قوله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا

أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾ القصص، الآية 77.

فما يميّز نظام الاقتصاد الإسلامي عن الأنظمة المادية الأخرى، أنّه لا يفصل بين الاقتصاد والأخلاق، كما أنّه لم يفصل بين العلم والأخلاق، ولا بين السياسة والأخلاق (النايلسي، 2001م).

2.3.2. إحياء المبادرة الخاصة للإشهاد الاقتصادي :

يعتبر القطاع الخاص قاعدة رئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل، بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الاقتصادي، إذ يؤكد علماء الاقتصاد على اختلاف توجهاتهم على أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، وذلك انطلاقاً من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال، ونظراً لما يتحمله من تكاليف للمنافسة السائدة في السوق فإن كفاءته في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار تتسم باستمراريتهما، وهو ما ينكس إيجاباً على عملية النمو ويحقق تجانساً في المجتمع يعبر عن التنمية المستدامة والشاملة (الغرباوي، 2016).

كما أن عملية مساهمة القطاع الخاص والمبادرة الفردية تعكس عند قياسها درجة الحرية الاقتصادية الموجودة في هذا الاقتصاد، تساعد هذه المؤشرات عند

3. خاتمة:

حتى يكون الاقتصاد بما يملكه من آليات فعالا يجب أن يملك مؤشرات لقياس أدائه وفاعليته، مع توفر شرط جوهري هو استقلالية هذه المؤشرات عما يؤثر على مصداقيتها، النتائج التي يقدمها المؤشراو المؤشرات من واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي يجب أن تسهم في تعزيز مساعي لتطوير القطاع عبر مختلف القطاعات، وتساعد المختصين وكافة الشركاء على رسم خططهم المستقبلية وابتكار مبادرات ترتقي برؤية متكاملة للاقتصاد الإسلامي .

فواقع الاقتصاد الإسلامي يجب أن يجسد الالتزام الكامل بتعزيز إستراتيجية الاقتصاد الإسلامي القائم على المعرفة، بما يتوافق مع رؤية مبنية على قواعد الاستخلاف والعمارة والتداول، يعزز الدور الذي تضطلع به مؤسسات الاقتصاد في دعم مسيرة تطوير الاقتصاد الإسلامي محليًا وعالميًا، حيث تسهم عمليات تدفق المعلومات في تزويد الخبراء والمختصين والمستثمرين بمرجعية موثوقة لتقييم وتطوير استراتيجيات عملية، تركز على الفرص المتنامية في أسواق الاقتصاد الإسلامي حول العالم (البوطي، 1998م).

المراجع باللغة العربية :

القرآن الكريم

أبو عبد الرحمن محمد الألباني. (1988). صحيح الجامع الصغير وزيادته

(الإصدار الطبعة الثالثة، المجلد 1). بيروت: المكتب الإسلامي.

البوطي محمد سعيد . منهج الحضارة الإسلامية في القرآن . دمشق: دار الفكر.

1988م.

الجزائري أبو بكر جابر. (1977). منهاج المسلم. بيروت : مؤسسة جمال .

إيريل بوسترنج. (1997). مقدمة في إدارة الأعمال . القاهرة: مكتبة النهضة

المصرية.

جودت سعيد. (1977). حتى يغيروا ما بأنفسهم. دمشق: دار الفكر.

حسنة، ع. ع. (1996). في النهوض الحضاري بصائروشبائر . بيروت: المكتب

الإسلامي.

حسنة، ع. ع. (2001). على طريق الشهود: ملامح وآفاق. بيروت: المكتب الإسلامي.

زكي الميلاد. (1999). الفكر الإسلامي: قراءات ومراجعات. بيروت: مؤسسة الانتشار

العربي .

- شاعر النابلسي. (2001م). *فكر العربي في القرن العشرين: 1950 - 2000*. الأردن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- طه جابر العلواني. (1993). *أزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج*. واشنطن: معهد العالمي للفكر الإسلامي.
- عمر عبيد حسنة. (1991). *حتى يتحقق الشهود الحضاري*. بيروت: المكتب الإسلامي.
- فضل الله محمد حسين. (1991). *المشروع الحضاري الإسلامي*. بيروت: مؤسسة التعارف.
- ماجد الغرباوي. (2016). *إشكاليات التجديد (الإصدار 3)*. بيروت: مؤسسة المثقف ودار العارف.
- مالك بن نبي. (1977م). *ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الاجتماعية*. دمشق: دار الفكر.
- محمد أحمد كنعان. (1411هـ). *أزمتنا الحضارية في ضوء سنة الله في الخلق (المجلد 25)*. (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المحرر) الدوحة، قطر: سلسلة كتاب الأمة.
- محمد عبد الرحمن مرحبا. (1988). *المرجع في تاريخ الأخلاق*. بيروت: جروس برس.

- محمد عمر شبرا. (1996). *الإسلام والتحدي الاقتصادي*. فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- محمود شلتوت. (1983). *الإسلام عقيدة وشرعية*. القاهرة: دار الشروق.

المراجع باللغات الأجنبية

- Amartya Sen .(1987) .*On Ethics and Economics* .OXFORD: Blackwell.
- Curtis, V. (1998, OCTOBER 13). A Study of the Link Between a Corporation's Financial Performance and its Commitment to Ethics. /, 17, p. 32.
- Edwin Jones 08) .August, 2021 .(*Politics, Bureaucratic Corruption, and Maladministration in the Third World: Some Common wealth Carribbean Considerations* . تم الاسترداد من journals.sagepub.com: <https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/002085238505100104>
- J Bowman .(1991) .*Ethical Frontiers in Public Management* . San Francisco: Jossey Bass.

- Michael J. Mazarr ،Priebe Miranda ،Radin Andrew و Stuth Cevallo Astrid s. (8 أوت، 2021). *Understanding the Current International Order* .www.rand.org:
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1598.html
- Ngouo, L. (1997, april 12). Responsibility and Transparency in Governmental Organization in Cameroon. *International Review of Administrative Sciences*, 63(14), pp. 475-492.
- Robert H. Lauer .(1999) .*Perspectives on Social Change* ,
(الإصدار) Fourth Edition .(USA: Allyn and Bacon.